

## واشنطن تسعى إلى تحالف أمني سعودي يهودي



قال مركز كوينسي للدراسات إن الولايات المتحدة الأمريكية تسعى إلى تشكيل تحالف أمني علني يعتمد أساساً على كل من السعودية وإسرائيل لمواجهة إيران.

واعتبر المركز في مقال تحليلي له أنه لا توجد مبررات مشروعة لتقديم واشنطن التزامات أمنية جديدة وتحمل تكاليف إضافية نيابة عن السعودية وإسرائيل.

وجاء في المقال: هناك حديث متزايد عن التزام الولايات المتحدة بشكل أعمق بالترتيبات الأمنية المناهضة لإيران من جانب الدول العربية في الخليج الفارسي، وخاصة السعودية وإسرائيل.

وتم اقتراح تشريع على هذا النحو في الكونجرس، ويبدو أن إدارة جو بايدن تريد اتخاذ خطوات في هذا الاتجاه فيما يتعلق برحلة الرئيس القادمة إلى المملكة العربية السعودية وإسرائيل.

إن القيام بذلك سيكون خطأً. مثل هذه الخطوة تفتقر إلى مبرر من حيث الحقائق الأمنية في المنطقة

وطبيعة وسجلات الدول الإقليمية المعنية.

إذ أن الموضوع الحالي ليس ترتيبات أمنية جماعية شاملة مثل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. شيء من هذا القبيل سيكون مفيدًا في الواقع في تقليل التوتر وكبح جماح الصراع في الشرق الأوسط.

وبدلاً من ذلك، فإن ما يتم الحديث عنه هو تحالف أمني، يعمل على الأقل في مجالات وظيفية معينة مثل الدفاع الجوي، والذي ينطوي على انحياز الولايات المتحدة لطرف في خصومات إقليمية. بعبارة أخرى، شيء يشبه الناتو أكثر منه مثل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

لتبرير مشاركة الولايات المتحدة في مثل هذا التحالف - مع كل الالتزامات والمخاطر المصاحبة لها - يتطلب شرطين أساسيين على الأقل.

الأول هو التهديد العسكري الحقيقي من أي قوة معادية يستهدف التحالف ضدها ، والتي لا يمكن مواجهتها دون مساعدة كبيرة من الولايات المتحدة.

والآخر هو أن الجانب الإقليمي الذي تتم مساعدته لديه مصالح وقيم أكثر انسجامًا مع مصالح وقيم الولايات المتحدة أكثر من مصالح الجانب الآخر ، ومن الواضح أنه من مصلحة الولايات المتحدة أن يسود الجانب الأول.

عندما تأسس الناتو في عام 1949 ، تم الوفاء بهذه الشروط (على الرغم من كل الجدل المشروع الذي أعقب الحرب الباردة حول أدوار وعضوية الناتو).

اجتاحت القوات العسكرية للاتحاد السوفيتي ، التي أثبتت قوتها في صد ألمانيا النازية في الحرب العالمية الثانية ، أوروبا الشرقية وكانت لديها القوة للتقدم نحو الغرب.

وكان بقاء الديمقراطية الليبرالية في أوروبا الغربية بلا شك أكثر انسجامًا مع مصالح وقيم الولايات المتحدة أكثر مما لو كانت القارة بأكملها قد خضعت لسيطرة الدكتاتورية الستالينية.

لا يسود أي من هذه الشروط في الشرق الأوسط. فيما يتعلق بالشرط الأول حول التهديد العسكري الحقيقي ، فإن التهديد المفترض من إيران، ليس اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية أو حتى قريب من أن

يكون كذلك.

إن إيران قوة متوسطة المستوى أضعف جيشها بسبب عقود من العقوبات. تتكون قوتها الجوية بشكل أساسي من معدات تنتمي إلى متحف أكثر منها على خط الطيران، ولن تكون مطابقة، على سبيل المثال، للقوات الجوية لدولة الإمارات.

إن أقوى دولة عسكرية في الشرق الأوسط ليست إيران بل إسرائيل بدلاً من ذلك، حتى عند التفكير في القوات التقليدية فقط وليس الأسلحة النووية.

الشرط الآخر، فيما يتعلق بمصالح وقيم كل جانب وما يعنيه بالنسبة للولايات المتحدة، لا يسود في الشرق الأوسط. يمكن النظر في عدة معايير محددة في هذا النوع من التقييم.

فيما يلي أكثرها صلة بالموضوع، كما ينطبق على إيران والدول التي يزورها الرئيس بايدن ويوصف بها كشركيين أمنيين: السعودية وإسرائيل.

عدم العدوان: من المؤكد أن أحد الاعتبارات المهمة عند إنشاء أي ترتيب أمني هو تحديد الدول التي تعتاد أو لا تستخدم قواتها العسكرية بشكل عدواني ضد دول أجنبية.

وقد أصبح هذا الاعتبار أكثر أهمية في خضم حرب روسيا ضد أوكرانيا، والتي يتم فيها تبرير مساعدة الأوكرانيين بشكل مفتح على أنها دعم لمبدأ عدم الاعتداء.

في السنوات القليلة الماضية، كان أكبر مثال على العدوان بين الدول في الشرق الأوسط هو الحرب الجوية السعودية ضد اليمن، والتي كانت العامل الأكبر في تحويل هذا البلد إلى كارثة إنسانية.

ثاني أكبر عدوان دولي في المنطقة خلال نفس الإطار الزمني هو الحرب الجوية الإسرائيلية ضد سوريا وهداف إيرانية في سوريا.

على مدى فترة زمنية أطول، فعلت إسرائيل أكثر من أي دولة أخرى في الشرق الأوسط، باستثناء ربما نظام صدام حسين السابق في العراق، لإلقاء ثقلها العسكري بشكل هجومي.

شنت إسرائيل مرارًا حروبًا كبيرة ضد مصر ، وغزت لبنان بشكل متكرر واحتلت لسنوات جزءًا من ذلك البلد، وشنت المزيد من الهجمات المحدودة ضد العراق وضد أهداف سابقة في سوريا .

كان للعمليات العسكرية الإسرائيلية الهجومية آثار عديدة مزعومة للاستقرار، بما في ذلك تحفيز نمو اللبنانيين حزباً وتسريع برنامج السلاح النووي العراقي.

إيران لم تفعل أي شيء من هذا القبيل. إلى حد بعيد، كان أكبر تورط لها في حرب خارجية هو الصراع الذي دام ثماني سنوات ضد العراق ، والذي بدأ بعدوان غير مبرر ضد إيران من قبل نظام صدام حسين.

المساعدة التي تقدمها للحوثيين ، حكومة الأمر الواقع على معظم اليمنيين ، تتضاءل مقارنة بالتدخل العسكري السعودي في اليمن.

تمت دعوة مساعدة إيران لسوريا لمساعدة حليف في محاربة قوات المعارضة التي تميزت بتنظيم الدولة الإسلامية والجماعات التي يهيمن عليها فرع من القاعدة.

الديمقراطية: لم تقترب أي دولة من الدول الثلاث من أن تكون ديمقراطية نموذجية. السعودية هي الأقل ديمقراطية ، كونها مملكة تحكمها الأسرة لم يسمع فيها عن انتخابات حرة.

يعمل الحاكم الفعلي الحالي محمد بن سلمان على القضاء على أي ضوابط وتوازنات كانت موجودة داخل الأسرة ويقرب المملكة من حكم الرجل الواحد.

ينطوي خروج إيران عن الديمقراطية بشكل أساسي على الاستبعاد التعسفي من قبل مجلس صيانة الدستور غير المنتخب للمرشحين للمناصب العامة.

على الرغم من هذا وغيره من العيوب الرئيسية ، فقد أجرت إيران على الأقل ، على عكس المملكة العربية السعودية ، انتخابات الرئاسة والمجلس التشريعي التي كانت مهمة بالفعل.

تستخدم إسرائيل الإجراءات الديمقراطية داخل الجزء المهيمن من سكانها ولكنها لا تطبقها على 5.3 مليون فلسطيني من سكان الأراضي التي تحكمها إسرائيل وتعاملها لأي أغراض تريدها كجزء لا يتجزأ من إسرائيل. لا يتمتع هؤلاء السكان بأي حقوق سياسية، بما في ذلك أي حق في التصويت لصالح أو ضد الحكومة

التي تحكم وطنهم.

الحرية الدينية: لا توجد حرية دينية في السعودية، حيث تحظر الممارسة العلنية لأي دين آخر غير الإسلام.

تسمح كل من إيران وإسرائيل بممارسات الأقليات الدينية ، لكن كلاهما يحتفظ بمكانة مميزة لديانة الدولة المهيمنة: الإسلام الشيعي في إيران واليهودية الأرثوذكسية في إسرائيل.

كرست إسرائيل في التشريع المبدأ القائل بأن "الحق في ممارسة تقرير المصير القومي" في إسرائيل هو "فريد للشعب اليهودي".

تنعكس قوة الحاخامية الأرثوذكسية في أمور مثل الزواج ، مع عدم وجود شيء مثل الزواج بين الأديان أو الزواج المدني في إسرائيل.

حقوق الإنسان الأخرى: جميع الدول الثلاث منتهكة لحقوق الإنسان. تشمل أبرز جرائم إيران الاحتجاز غير القانوني للمعارضين أو الأبرياء الذين يُستخدمون كطعم تجاري في النزاعات الدولية.

تبدأ القائمة الطويلة للجرائم التي ارتكبتها السعودية في تقرير حقوق الإنسان الصادر عن وزارة الخارجية حول ذلك البلد بـ "عمليات إعدام لجرائم غير عنيفة.

الاختفاء القسري؛ التعذيب وحالات المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة للسجناء والمحتجزين من قبل عملاء الحكومة؛ ظروف السجن القاسية والمهددة للحياة ؛ الاعتقال والاحتجاز التعسفي.

"أما بالنسبة لإسرائيل ، فإن منظمات حقوق الإنسان بما في ذلك منظمة العفو الدولية ، وهيومن رايتس ووتش ، ومنظمة بتسيلم الإسرائيلية التوثيق الشامل لانتهاكات حقوق الإنسان المرتبطة بنظام الفصل العنصري الذي تمارسه إسرائيل في الأراضي المحتلة ، بما في ذلك الاعتقالات إلى أجل غير مسمى ، وهدم المنازل ، والاستخدام المتكرر للقوة المميتة.

الإرهاب: لقد كانت الدول الثلاث على الأقل جزءًا من مشكلة الإرهاب بقدر ما كانت جزءًا من الحلول لمكافحته.

تراجعت إيران عن استخدامها الغزير للتكتيكات الإرهابية ، وخاصة الاغتيالات الخارجية للمعارضين ، خلال السنوات الأولى بعد ثورتها. الآن معظم محاولاتها لاستخدام مثل هذه التكتيكات هي رد مباشر على استخدام تكتيكات مماثلة من قبل إسرائيل.

كان هذا الرد غير فعال إلى حد كبير لدرجة عدم الكفاءة ، لدرجة أن رئيس مخبرات الحرس الثوري تم طرده نتيجة لذلك.

في المقابل ، تمتلك إسرائيل جهازًا مُحسَّنًا ومُستخدَمًا بكثرة لتنفيذ الاغتيالات في الخارج. وبعيدًا عن التراجع ، صعدت مؤخرًا عمليات الاغتيال والتخريب السرية في الخارج ، وخاصة ضد الأهداف الإيرانية. هذا بالإضافة إلى الحافز الذي أعطاه الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية للتطرف العنيف المناهض للغرب.

اتخذ إرهاب الدولة المباشر من قبل المملكة العربية السعودية أشكاله الأكثر بروزًا مع اغتيال الصحفي جمال خاشقجي في تركيا عام 2018.

ولكن ربما كان التأثير الأكبر على نوع الإرهاب الذي أثر على المصالح الأمريكية هو ترويج الدولة السعودية للوهابي المتطرف وهي الأيديولوجية التي ألهمت العديد من المجندين إلى أمثال القاعدة والدولة الإسلامية.

علاقات القوى العظمى: لم تكن أي من الدول الثلاث مفيدة بشكل خاص للولايات المتحدة فيما يتعلق بعلاقتها مع روسيا والصين.

كانت إيران تتواصل مع كل من روسيا والصين - وهذا ليس مفاجئًا ، بالنظر إلى أن العقوبات التي فرضتها الولايات المتحدة لم تمنح طهران سوى بدائل قليلة.

أما السعودية فإنها تلعب بالفعل لعبة قوة عظمى غير متعاونة في الثمانينيات عندما اشترت سراّ صواريخ باليستية متوسطة المدى من الصين.

اليوم، تتخذ الرياض خطأً ليناّ تجاه روسيا على الرغم من غزو أوكرانيا.

كما أن إسرائيل كانت إلى حد ما غير متعاونة فيما يتعلق بالحرب في أوكرانيا ، من الواضح أن تقييم علاقاتها مع روسيا - وحررتها في مواصلة شن الهجمات في سوريا دون تدخل روسي - بغض النظر عن أي شعور بالامتنان قد يعتقد المرء أن 3.8 مليار دولار من المساعدات الأمريكية السنوية ستشتره.

باختصار ، لا توجد حالة مشروعة لقيام الولايات المتحدة بتقديم التزامات جديدة وتحمل تكاليف إضافية نيابة عن جانب واحد من التنافس في الشرق الأوسط الذي يشمل الدول الموجودة على خط سير بايدن.

مثل هذا الانحياز للأطراف لا ينطوي على التمسك بمصالح تتماشى بشكل واضح ، أو أكثر انسجاما على الإطلاق ، مع المصالح الأمريكية من الجانب الآخر من التنافس.

وبدلاً من ذلك ، ينتج الانحراف عن العادة الوطنية الراسخة ، والتي تعود إلى الأيام الأولى بعد الثورة الإيرانية ، والتفكير في إيران فقط كعدو دائم وحاد، ومن التأثير المعتاد الذي تتركه تفضيلات الحكومة الإسرائيلية على السياسة الأمريكية.

إن أي التزامات أمنية أمريكية جديدة على غرار الخطوط التي يتم الحديث عنها ستخاطر بجر الولايات المتحدة إلى صراعات تنبع من طموحات وأهداف اللاعبين الإقليميين وليس من المصالح الوطنية للولايات المتحدة.

ومن شأن هذه الالتزامات أيضاً أن تشجع هؤلاء اللاعبين على إدامة الصراعات الإقليمية وستقلل من حافزهم على إيجاد طرق للعيش بسلام مع جيرانهم.